

تداعيات تأخير مزايدة شباط ٢٠٠٨ على مسيرة باريس - ٣ مصير خصخصة الخليوي على المفترق السياسي

يمكن إعادة جدولة سنداتها. لكن تصريح الحاكم بشأن تدفقات اموال باريس - ٣ بالطبع تأخذ بالاعتبار أن الوضع السياسي يسمح بأن تستمر الأمور سياسياً كما هو مرسوم لها، في حين أن استمرار تأجيل انتخابات رئيس الجمهورية قد يؤدي الى هواجس وعراقيل من بينها تأخير خصخصة الهاتف الخليوي والتي تعتبر "جوهره العقد" في الواردات المتوقعة من عملية الخصخصة في المدى القريب، خصوصاً أن خصخصة قطاعات أخرى مثل الكهرباء والكازينو وأنترا وطيران الشرق الأوسط قد تستغرق وقتاً طويلاً تحتاج الدولة خلاله الى تحضيرات وتشريعات تحتاج بدورها الى قرارات وقوانين.

تمديد الأسئلة والاستفسارات

يشار الى ان الهيئة العليا المنظمة للاتصالات والمجلس الأعلى للخصخصة، قررا أمس تمديد فترة تلقي أسئلة واستفسارات الشركات المتقدمة للمزايدة العالمية لمنح رخصتي الهاتف الخليوي في لبنان، الى ما بعد العاشر من شهر كانون الأول الجاري، كما جاء في الجدول الزمني المدرج في دفتر الشروط الخاص بهذه المزايدة. وأوضحت الهيئة والمجلس ان هذه المهلة سوف تمدد حتى الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني ٢٠٠٨ كحد ادنى، على ان يعلننا في وقت لاحق، على الموقع الإلكتروني الخاص باجراءات المزايدة www.lebanonmobileauction.com الحد الأقصى للمهلة الجديدة، وذلك قبل اسبوع على الأقل من انتهاء هذه المهلة.

■ ذو الفقار قببسي

مع التأجيل المتواصل لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية، بدأت الآمال تنحسر بشأن امكانية طرح مزايدة خصخصة الهاتف الخليوي التي كانت متوقعة بعد حوالي شهرين (شباط المقبل) من الآن. وأمس قال رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة لـ"اللواء" انه في حال استمرار تأخير الانتخابات سيصار الى إعادة جدولة الأكلاف في ضوء المستجدات، بما يرتب اكلافاً إضافية، وهي الجدولة التي كانت مرسومة لغاية تاريخ تشرين الثاني ٢٠٠٧. والسؤال المطروح الآن: ماذا سيكون مصير عقد التشغيل الذي وقعته الدولة مع شركتي الخليوي؟ وهل سيصار الى تمديده؟ والسؤال الثاني: ماذا ستكون تداعيات تأجيل خصخصة الخليوي على الدول المانحة في باريس - ٣ التي التزم تجاهها لبنان بعدد من الإصلاحات من بينها خصخصة الخليوي، وماذا سيكون تأثير ردود الفعل السلبية لدى هذه الدول على المدفوعات المالية أو على المشاريع التي ارتبط تنفيذها بالإصلاحات والتي بلغت في مجموعها (بين المنح والمساعدات والقروض والمشاريع) أكثر من ٧ مليارات دولار؟.

وفي هذه الحال، ماذا سيكون تأثير هذا الوضع المستجد على الأوضاع المالية للدولة، خصوصاً حول ما أشار اليه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أمس الأول من أن المشكلة الأساسية ليست في تأمين الأموال، وإنما في العجز المتواصل للموازنة، مشيراً الى ان استحقاقات الثلاثة أشهر الأولى من العام ٢٠٠٨ تتضمن استحقاقات على الدولة بحوالي ١,٥ مليار دولار، وانه يمكن بواسطة تدفقات مؤتمر باريس - ٣ الحصول على ٥٠٠ مليون دولار، والباقي مليار دولار